

مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق



قانون الدفع الفوري: تحليل الإنفاقات من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

رقم التقرير SIGIR 06-002

٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦



مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق

٣ شباط/فبراير، ٢٠٠٦

مذكرة إلى مساعد وزير الجيش للإدارة المالية والمراقب المالي العام

الموضوع: تقرير التدقيق حول قانون الدفع الفوري: تحليل الاتفاقات من صندوق إغاثة وإعادة
أعمار العراق (التقرير رقم SIGIR-06-002)

نقدم هذا التقرير لمعلوماتك واستخدامكم. أجرينا هذا التدقيق وفقاً لواجباتنا القانونية التي نص عنها القانون العام رقم 106-108 كما تم تعديله، والذي يفرض إجراء تدقيق مستقل وموضوعي يتعلق بالبرامج والعمليات الممولة من الأموال المخصصة أو المتوفرة عن طريق صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. يفرض القانون العام 106-108، كما تم تعديله، بأن نؤمن القيادة المستقلة والموضوعية، والتنسيق، وتقديم التوصيات الهادفة إلى تعزيز التوفير، والفعالية، والكفاءة في إدارة هذه البرامج والمشاريع، ومنع وكشف الهدر، والاحتيال، وإساءة الاستخدام.

لقد أخذنا بعين الاعتبار ملاحظات الإدارة المرسلة من مكتب مساعد وزير الجيش (الإدارة المالية والمراقب المالي العام) على مسودة هذا التقرير عند إعداد التقرير النهائي. إن ملاحظاتهم على مسودة هذا التقرير تتوافق مع المتطلبات وهي لم تترك أموراً عالقة. لذلك لا لزوم لملاحظات إضافية.

إننا نقدر حسن معاملتكم لموظفينا. لمزيد من المعلومات حول هذا التقرير، يرجى الاتصال بالسيد جوزيف تي ماك درموت بالبريد الإلكتروني joseph.mcdermott@iraq.centcom.mil أو بالهاتف على الرقم 822-4618 (914)، أو بالسيدة كارن دي بل بالبريد الإلكتروني karen.bell@sigir.mil أو بالهاتف على الرقم 428-0147 (703). يرجى الرجوع إلى الملحق "ح" فيما يخص توزيع هذا التقرير.

ستيوارت دبليو بوين جونيور

المفتش العام

مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق

رقم التقرير: SIGIR-06-002

٣ شباط/فبراير، ٢٠٠٦

قانون الدفع الفوري: تحليل الإنفاقات من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

موجز تنفيذي

المقدمة. يناقش هذا التقرير إدارة ودفع غرامات الفائدة المفروضة نتيجة أحكام قانون الدفع الفوري، لدى المنظمات الحكومية الأميركية المسؤولة عن إدارة صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

الهدف. كان هدف هذا التدقيق تحديد ما إذا كانت إنفاقات المنظمات الحكومية الأميركية المسؤولة عن إدارة صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق قد تمت وفقاً لقانون الدفع الفوري والسياسات والأنظمة المطبقة الأخرى.

النتائج. خلال السنة المالية ٢٠٠٥، تمّ دفع غرامات على شكل فوائد قدرها حوالي ١,٤ مليون دولار أميركي من جانب الجيش مقابل إنفاقات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق البالغة حوالي ٥,٢٧٥ مليار دولار أميركي، والتي دفعت من قبل منظمات وزارة الدفاع، وذلك بسبب الدفع المتأخر لفواتير المقاولين. تتجاوز قيمة الفائدة هذه ما استهدفته إدارة الجيش، والتي حددت على أنه لا يجب دفع أكثر من ٨٥ دولار أميركي كغرامات فائدة عن كل مليون دولار مُنفق؛ وفي حالة كهذه يكون المبلغ المتوجب دفعه قدره ٤٤٨,٣٨١ دولار أميركي. لكن، مبلغ ١,٤ مليون دولار أميركي الذي دُفع كغرامات فائدة يساوي ٢٥٩ دولاراً أميركياً كغرامات فوائد عن كل مليون دولار مُنفق، وقد تجاوز هدف الجيش بنسبة ٣٠٤ بالمئة.

نتيجةً لذلك، فإن غرامات الفائدة التي دفعت إلى المقاولين من مُخصصات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق خفضت، لكل دولار واحد، الأموال المتوفرة المخصصة لإعادة إعمار العراق ولفائدة الشعب العراقي. وإذا تمكن الجيش من تحقيق الهدف المالي للإدارة بعدم دفع أكثر من ٨٥ دولاراً أميركياً كغرامات فائدة لكل مليون دولار مُنفق، على ما تبقى من الأموال المخصصة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق البالغة حوالي ٧ مليارات دولار أميركي والتي لم تتفق بعد، يستطيع الجيش تجنب دفع غرامات فوائد لا تزيد عن ١,٢ مليون دولار أميركي فيتمكن من استعمال هذه الأموال بشكل أفضل لدعم حاجات الإغاثة وإعادة الإعمار الطارئة.

التوصيات. نوصي مساعد وزير الجيش (الإدارة المالية والمراقب المالي العام) بتعيين ورصد دفعات غرامات الفائدة من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لضمان تلبية إدارة منظمات الجيش لأموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لأهداف الجيش المحددة بشكل متماثل.

ملاحظات الإدارة والاستجابة للتدقيق. وافق مكتب مساعد وزير الجيش (الإدارة المالية والمراقب المالي العام) بالكامل على النتائج والتوصيات وكانت ملاحظاته مستجيبة بالكامل.

جدول المحتويات

i	الموجز التنفيذي
	المقدمة
١	الخلفية
٤	الهدف
	النتيجة
٦	دفع غرامات الفائدة
	الملاحق
١٥	أ- النطاق والمنهجية
١٨	ب- قانون الدفع الفوري
٢٠	ج- الانفاقات ودفع غرامات الفائدة المُسددة من وزارة الدفاع
٢١	د- الانفاقات ودفع غرامات الفائدة المُسددة من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية
٢٢	هـ- الانفاقات ودفع غرامات الفائدة المُسددة من وزارة الخارجية
٢٣	و- الإنفاقات ودفع غرامات الفائدة المُسددة من المنظمات الحكومية الأخرى
٢٧	ز- المختصرات
٢٨	ح - توزيع التقرير
٣١	ط- أعضاء فريق التدقيق
	ملاحظات الإدارة
٣٢	مكتب مساعد وزير الجيش (الإدارة المالية والمراقب المالي العام)

الخلفية

يناقش تقرير التدقيق هذا إدارة ودفع غرامات الفائدة المفروضة الناتجة عن أحكام قانون الدفع الفوري من جانب المنظمات الحكومية الأميركية المسؤولة عن إدارة صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. خصص الكونغرس أموال، عبر القانون العام 108-11 والقانون العام 106-108 للمساعدات الإنسانية، والأمن، والإغاثة، وإعادة التأهيل، وإعادة الإعمار للعراق. وهذه الأموال المخصصة تُعرف عموماً باسم صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF).

القانون العام 108-11. سنّ الكونغرس القانون العام 108-11 بتاريخ ١٦ نيسان/أبريل، ٢٠٠٣، حيث تم توفير أموال بقيمة إجمالية قدرها ٢,٤٧٥ مليار دولار أميركي للبدء، من ضمن أشياء أخرى، في جهود الإغاثة وإعادة الإعمار في العراق. ولكن، وفقاً لتقرير الوضع الأسبوعي لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق، المؤرخ بتاريخ ٢٧ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٥، فقد تم توزيع فقط ٢,٤٧٣ مليار دولار أميركي فقط. لأغراض هذا التقرير، سوف يشار إلى هذه الأموال كأموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول (IRRF1).

تمّ تخصيص هذه الأموال إلى الرئيس، وجرت إدارتها لاحقاً من قبل مكتب الإدارة والموازنة (OMB) لتوزيعها إلى وزارات الخارجية، والمالية، والدفاع، والصحة، والخدمات الإنسانية^(١)، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID). لقد خُصصت أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول (IRRF1) لتغطية التكاليف الضرورية لتوفير مساعدات إنسانية في العراق وحوله، ولإعادة تأهيل وإعادة إعمار العراق.

القانون العام 106-108. سنّ الكونغرس القانون العام 106-108 بتاريخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠٠٣، حيث تمّ تزويد أموال بقيمة إجمالية قدرها ١٨,٤٣٩ مليار دولار أميركي

(١) بدءاً من ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، لم تظهر أية تقارير رسمية أنه تم توزيع أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، إلى وزارة الصحة والخدمات الإنسانية الأميركية من قبل مكتب الإدارة والموازنة (OMB).

للأمن، والإغاثة، وإعادة التأهيل، وإعادة الإعمار للعراق. لغرض هذا التقرير، سوف يُشار إلى هذه الأموال كأموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2).

تمّ تخصيص هذه الأموال إلى الرئيس، وجرت إدارتها من قبل مكتب الإدارة والموازنة حيث تمّ توزيعها على الوكالات الحكومية الأميركية المذكورة أعلاه. كان الغرض من تمويلات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني تغطية نطاق واسع من القطاعات ⁽²⁾ لإغاثة وإعادة إعمار العراق.

قانون الدفع الفوري. كل من القانون العام 97-177، وكما عدل بالقانون العام 100-496 (المعروف باسم قانون الدفع الفوري)، تمّ تعيينها في مجموعة الأنظمة الفدرالية ⁽³⁾ (2005) 5CFR§1315، فرض على المنظمات الحكومية الأميركية الدفع إلى المقاولين في الوقت المناسب. إن نشاط المشتريات الفدرالي، الجزء الفرعي 32.9، "الدفع الفوري" (آذار/مارس، ٢٠٠٥) أدى إلى تنفيذ متطلبات الدفع الفوري الواردة في مجموعة الأنظمة الفدرالية 5CFR§1315.

مقاولي الحكومة الأميركية. تمّ تنفيذ جهود إغاثة وإعادة إعمار العراق من قبل الشركات الأميركية والأجنبية الخاصة العاملة بموجب عقود مع مختلف الوكالات الحكومية الأميركية. لقد حررت العقود وفقاً لأحكام نظام المشتريات الفدرالية، الجزء الفرعي 32.9، "الدفع الفوري" (آذار/مارس ٢٠٠٥)، الذي فرض دفع غرامات فوائد إذا تأخر الدفع إلى المقاولين دون أي خطأ من جهتهم.

حددت الأنظمة أنه في حال تأخير الدفع للمقاول، يحق للمقاول الحصول على دفعة كغرامات فوائد، إضافة لأية أموال مدينة له عن بضائع أو خدمات زودها، حتى إذا لم يطلب دفع الفائدة. كذلك حددت الأنظمة أن دفع الفائدة يتم من نفس المخصصات المحددة لدفع فاتورة المقاول. وبالتالي، فإن دفع غرامات الفائدة تخفض الأموال المتوفرة المخصصة لاهداف محددة. للاطلاع على تفاصيل قانون الدفع الفوري والأنظمة الفدرالية المطبقة، راجع الملحق ب.

^(٢) وفقاً لتقرير الوضعية الأسبوعي لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق، المؤرخ بتاريخ ٢٧ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٥، فإن القطاعات كانت الديمقراطية، التعليم، اللاجئين، حقوق الانسان، نظام الحكم، الكهرباء، الصحة، العدل، السلامة العامة، المجتمع المدني، البنية التحتية لقطاع النفط، تطوير القطاع الخاص، الطرقات، الجسور، الإنشاءات، فرض الأمن والقانون، النقل والاتصالات، الموارد المائية، والصرف الصحي.

^(٣) مجموعة الأنظمة الفدرالية.

المنظمات الحكومية الأميركية المستلمة لأموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. خمسة منظمات أميركية استلمت أموال من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول (IRRF 1) وهي وزارة الخارجية، وزارة المالية، وزارة الدفاع، الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، والوكالة الأميركية للتجارة والتنمية. وستة منظمات استلمت أموال من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF 2)، وهي وزارة الخارجية، وزارة المالية، وزارة الدفاع، الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، مؤسسة الاستثمارات الخاصة الخارجية، والمعهد الأميركي للسلام. نبحث أدناه في هذه المنظمات الحكومية الأميركية وفقاً لترتيب قيمة أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني الموزعة أو المعينة لها.

وزارة الدفاع. تم توزيع ٥١٨,٣ مليون دولار لوزارة الدفاع من قبل مكتب الإدارة والموازنة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول و ١٣,٠٧ مليار دولار من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني. أنفقت وزارة الدفاع ما مجموعه ٦,٦ مليار دولار تقريباً من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق للسنوات المالية من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥. ولكن، بالنسبة لوزارة الدفاع، فإن مؤسسات الجيش كانت مسؤولة عن إدارة أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وإنفاق هذه الأموال. للاطلاع على تفاصيل الانفاقات من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وغرامات الفائدة المُسددة، راجع الملحق ج.

الوكالة الأميركية للتنمية الدولية. تم توزيع ١,٨١٩ مليار دولار أميركي للوكالة الأميركية للتنمية الدولية من قبل مكتب الإدارة والموازنة، من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول، و ٣ مليار دولار من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني. أنفقت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ما مجموعه ٢,٩ مليار دولار تقريباً من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق للسنوات المالية من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥. للاطلاع على تفاصيل انفاقات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وغرامات الفائدة المُسددة، راجع الملحق د.

وزارة الخارجية. تم توزيع ١٢٥,٤ مليون دولار لوزارة الخارجية من قبل مكتب الإدارة والموازنة، من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول، و ١,١٨ مليار دولار من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني. أنفقت وزارة الخارجية ما مجموعه حوالي ١,٠٤ مليار دولار من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق للسنوات المالية من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥. للاطلاع على تفاصيل انفاقات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وغرامات الفائدة المُسددة، راجع الملحق هـ.

وزارة المالية. تم توزيع ٦ مليون دولار لوزارة المالية من قبل مكتب الإدارة والموازنة، من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول، و ٣٩٠ مليون دولار من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني. أنفقت وزارة المالية ما مجموعه حوالي ٢٢ مليون دولار من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق للسنوات المالية من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥. للاطلاع على تفاصيل إنفاقات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وغرامات الفائدة المُسددة، راجع الملحق و.

مؤسسة الاستثمارات الخاصة الخارجية (OPIC). تم منح ٢٥,٩ مليون دولار لمؤسسة الاستثمارات الخاصة الخارجية من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني، من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية. أنفقت مؤسسة الاستثمارات الخاصة الخارجية ما مجموعه ٢٥,٩ مليون دولار من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق للسنوات المالية من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٥. لم يتم استلام أو إنفاق أية أموال من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق للسنة المالية ٢٠٠٣. للاطلاع على تفاصيل إنفاقات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وغرامات الفائدة المُسددة، راجع الملحق و.

المعهد الأميركي للسلام (USIP). تم منح ١٠ ملايين دولار للمعهد الأميركي للسلام من قبل مكتب الإدارة والموازنة، من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني. أنفق المعهد الأميركي للسلام ما مجموعه حوالي ٦,٩ مليون دولار من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق للسنوات المالية ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥. لم يتم استلام أو إنفاق من جانب المعهد الأميركي للسلام، أية أموال من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق للسنة المالية ٢٠٠٣. للاطلاع على تفاصيل إنفاقات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وغرامات الفائدة المُسددة، راجع الملحق و.

الوكالة الأميركية للتجارة والتنمية (USTDA). تمّ منح ٥ ملايين دولار أميركي للوكالة الأميركية للتجارة والتنمية من قبل مكتب الإدارة والموازنة، من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول. أنفقت الوكالة المذكورة، ما مجموعه حوالي ٢,٣٧ مليون دولار من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق للسنوات المالية ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥. ولم تتم أية إنفاقات من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق للسنة المالية ٢٠٠٣. للاطلاع على تفاصيل إنفاقات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وغرامات الفائدة المُسددة، راجع الملحق و.

الهدف

كان هدف تقرير التدقيق تحديد ما إذا كانت قد تمت انفاقات المنظمات الحكومية الأميركية، المسؤولة عن إدارة صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، وفقاً لقانون الدفع الفوري والسياسات المطبقة والأنظمة الأخرى.

للاطلاع على مجال التدقيق، والمنهجية، وخلاصة التغطية السابقة، راجع الملحق أ. للاطلاع على تعريفات المختصرات المستعملة في هذا التقرير، راجع الملحق ز. للاطلاع على قائمة أعضاء فريق التدقيق، راجع الملحق ط.

دفع غرامات الفائدة

خلال السنة المالية ٢٠٠٥، تمّ دفع غرامات مالية من حوالي ١,٤ مليون دولار من جانب الجيش مقابل اتفاقات من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق قدرها حوالي ٥,٢٧٥ مليار دولار، والتي جاءت من منظمات وزارة الدفاع بسبب الدفع المتأخر لفواتير المقاولين. وقد تجاوزت قيمة الفوائد الهدف الإداري للجيش، الذي حدد أنه لا يجب دفع أكثر من ٨٥ دولاراً كغرامات فائدة مقابل إنفاق كل مليون دولار واحد. وفي حالة كهذه يكون المبلغ المتوجب دفعه ٤٤٨,٣٨١ دولار. لكن، مبلغ ١,٤ مليون دولار الذي دُفع كغرامات فوائد يساوي حوالي ٢٥٩ دولاراً كغرامات فوائد عن كل مليون دولار منفق، متجاوزاً بذلك هدف الجيش بنسبة ٣٠٤ بالمئة.

حصل ذلك لان مدراء الجيش لم يشددوا بما يكفي على تعيين وحل المشاكل المتعلقة بدفعات غرامات الفائدة، وخاصة الاستلام المتأخر للمستندات الداعمة المطلوبة لدفع الفواتير المقدمة من جانب مكتب المشاريع والعقود (PCO)^(٤) وفرقة منطقة الخليج (GRD)، وقيادة أدنى رتبة من سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE)، أو من بائعين مُعينين.

نتيجةً لذلك، فإن غرامات الفائدة التي دفعت إلى المقاولين من مخصصات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق أدت إلى تخفيض، دولار مقابل دولار، مما هو متوفر من الأموال المخصصة لإعادة إعمار العراق ولفائدة شعب العراق. فلو حقق الجيش هدف الإدارة خلال السنة المالية ٢٠٠٥ بحيث لا تتجاوز غرامات الفائدة ٨٥ دولار عن كل مليون دولار منفق، على بقية الأموال المخصصة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لوزارة الدفاع، وقدرها حوالي ٧ مليارات دولار سيتم إنفاقها، سوف يتمكن الجيش من تجنب دفع غرامات فوائد بأكثر من ١,٢ مليون دولار، بحيث تُستعمل هذه الأموال بشكل أفضل لدعم حاجات الإغاثة وإعادة إعمار العراق.

^(٤) تم دمج مكتب المشاريع والعقود (PCO) مع فرقة منطقة الخليج التابعة لسلاح الهندسة للجيش الأميركي (USACE) GRD في ٤ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٥.

وزارة الدفاع

لم تقم منظمات الجيش، المسؤولة عن إدارة غالبية تمويلات وزارة الدفاع المدفوعة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، بتبليغ الأهداف الموضوعية من جانب الجيش لخفض مبالغ غرامات الفائدة؛ وكذلك الأمر بالنسبة لمكتب المشاريع والعقود وفرقة منطقة الخليج.

مسؤوليات الجيش في إدارة أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. إن الأمر الرئاسي للأمن القومي رقم ٣٦، "عمليات الحكومة الأميركية في العراق"، الصادر بتاريخ ١١ أيار/مايو، ٢٠٠٤، أنشأ مكتب المشاريع والعقود وطلب منه توفير المشتريات والدعم لإدارة المشاريع المتصلة بنشاطات الجيش في العراق، ولتشمل النشاطات المتعلقة بالعقود والمنح.

أمرت مذكرة وزارة الدفاع بعنوان، "الإنشاء التنظيمي ووضع مكتب المشاريع والعقود ضمن وزارة الجيش"، الصادرة عن مساعد وزير الدفاع بتاريخ ٢٢ حزيران/يونيو، ٢٠٠٤، على "أن مكتب المشاريع والعقود سوف يتم إنشاؤه تنظيمياً ويوضع ضمن وزارة الجيش لتوفير المشتريات والدعم الإداري للمشاريع المتعلقة بالنشاطات في العراق، ...".

تمّ تنشيط فرقة منطقة الخليج في كانون الثاني/يناير، ٢٠٠٤، وأنشئت ثلاثة مكاتب إقليمية عبر العراق مع مكتب لمركز قيادة الفرقة في بغداد. وفي كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٥، تمّ دمج مكتب المشاريع والعقود مع فرقة منطقة الخليج، ونتيجة لذلك، أصبحت فرقة منطقة الخليج هي الوكالة التنفيذية لبرنامج إعادة إعمار العراق والتي تقوم بتأمين الخدمات الهندسية إلى القوات المتعددة الجنسيات في العراق، والحكومة العراقية لدعم المشاريع الإنشائية العسكرية والمدنية.

أهداف إدارة دفع غرامات الفائدة لدى الجيش. لمعالجة تأخر الدفع للمقاولين ودفع غرامات الفائدة ذات الصلة، حدد مكتب مساعد وزير الجيش (الإدارة المالية والمراقب المالي العام) (ASA (FM&C)) أهدافاً لتقييد دفع غرامات الفائدة على أساس قيمة محددة عن كل مليون دولار منفق. زودت إدارة الجيش هذا المقياس لقياس دفعات غرامات التأخير، وللتحقق من الحالات التي تتجاوز الأهداف المحددة، ولاتخاذ التدابير المناسبة لخفض هذه الدفعات.

في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٣، حدد مكتب مساعد وزير الجيش (الإدارة المالية والمراقب المالي العام) الهدف المُعيّن لدفع غرامات الفائدة للسنة المالية ٢٠٠٤ بمقدار ٩٦,٤٤ دولار (خفضت من الخط القاعدي البالغ ١٢٠ دولار المحدد للسنة المالية ٢٠٠٣). وبشكل مشابه، وفي ١٢ تشرين

الثاني/نوفمبر، ٢٠٠٤، حدد مكتب مساعد وزير الجيش (الإدارة المالية والمراقب المالي العام) (FM&C) الهدف للسنة المالية ٢٠٠٥ بمبلغ ٨٥ دولار لكل مليون دولار منفق.

تم تزويد الأهداف الإدارية السنوية هذه إلى كافة القيادات الرئيسية للجيش لتنفيذها كجزء من أهداف التسوية المشتركة للجيش ومبادرات الاهتمام الخاص. لقد كانت أهداف تحديد مدفوعات غرامات الفائدة ذات أهمية رئيسية للمدراء الماليين للجيش. ولتذكير القادة والمدراء بضرورة خفض دفعات الغرامات، فقد قام مكتب مساعد وزير الجيش (الإدارة المالية والمراقب المالي العام) بشمل هذه الأهداف في برنامج التسوية المشتركة للجيش وقدم معطيات الأداء خلال اجتماعات برنامج التسوية الذي كان يعقد ثلاث مرات في السنة.

مدفوعات الجيش لغرامات الفائدة. حصلنا على خلاصة الجيش للمعطيات التاريخية للمعاملات حول مدفوعات غرامات الفائدة التي تمت ضمن إنفاقات أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، خلال السنوات المالية من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥، وذلك لتحديد ما إذا كانت إنفاقات الجيش جاءت وفقاً لقانون الدفع الفوري. وقد حددنا أن الجيش دفع غرامات فائدة قدرها ٤,٧٢٣ دولار من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول و ١,٣٥٨,٨٦٧ دولار من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني، خلال السنة المالية ٢٠٠٥.

لقد استعملنا البيانات المالية التي أعدتها دائرة المالية والمحاسبة في وزارة الدفاع (DFAS)، حتى تاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٥، للحصول على قيم دفعات غرامات الفائدة. أعطانا رئيس دائرة المحاسبة الإدارية للجيش، في دائرة المالية والمحاسبة في وزارة الدفاع، ضمانات بأن المعلومات المالية حول انفاقات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ودفعات غرامات الفائدة كانت صحيحة. ضمن وزارة الدفاع، تحمل مكتب المشاريع والعقود وفرقة منطقة الخليج تشديد ٩٩,٦٢ بالمئة من دفعات غرامات الفائدة. للاطلاع على تفاصيل الانفاقات الإجمالية لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق من قبل الجيش ودفعات غرامات الفائدة المنفقة، راجع الملحق ج.

بعد تحديد قيم دفعات غرامات الفائدة للسنة المالية ٢٠٠٥، احتسبنا قيمة الدفع بالدولار لكل مليون دولار. حددنا أنه للسنة المالية ٢٠٠٥، بلغت القيم المجموعة لدفعات غرامات الفائدة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول والثاني ٢٥٩ دولار لكل مليون دولار منفق فتجاوزت هذه هدف الجيش البالغ ٨٥ دولار لكل مليون دولار منفق بنسبة ٣٠٤ بالمئة.

إضافةً إلى ذلك، حددنا أن دفعات غرامات الفائدة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول، ارتفعت من ٢٥٣ دولار أو ٠,٥٥ دولار لكل مليون دولار منفق في السنة المالية ٢٠٠٤، إلى ٤,٧٢٣ دولار أو ١١٤,١٢ دولار لكل مليون دولار منفق في السنة المالية ٢٠٠٥^(٥) كما وارتفعت دفعات غرامات الفائدة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني ٢ من ١٠١,٢٤٦ دولار أو ١١٧,٠٦ دولار لكل مليون دولار منفق في السنة المالية ٢٠٠٤، إلى ١,٣٥٨,٨٦٧ دولار أو ٢٥٩,٦٤ دولار لكل مليون دولار منفق في السنة المالية ٢٠٠٥. تمثل هذه الأرقام ارتفاع كبير في مدفوعات غرامات الفائدة.

أسباب الجيش لمدفوعات غرامات الفائدة. لقد راجعنا مدفوعات غرامات الفائدة للسنة المالية ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ باستعمال تقارير الإنفاق المطلوبة من دائرة المالية والمحاسبة في وزارة الدفاع لأموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول والثاني. أشارت هذه التقارير إلى أن الاستلام المتأخر للمستندات الداعمة والتأخيرات في الحصول على الفواتير التي تقدمها فرقة منطقة الخليج ومكتب المشاريع والعقود أو بعض البائعين المعيّنين، سببت في حصول ٩٢ بالمئة من دفعات غرامات الفائدة. إن الأسباب المنسوبة إلى سبب دفعات غرامات الفائدة مبينة في الجدول ١.

<p>الجدول ١</p> <p>أسباب دفع غرامات الفائدة لوزارة الدفاع</p> <p>(وفقاً لدائرة المالية والمحاسبة في وزارة الدفاع)</p> <p>للسنوات المالية ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥</p> <p>من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول والثاني</p>		
سبب تأخر المدفوعات	مدفوعات غرامات الفائدة	النسبة المئوية
المستندات التي استلمت متأخرة	١,١٤٣,٥٤٥ دولار	٧٨
التأخير في الحصول على الفاتورة	٢٠٣,٦٥٢ دولار	١٤
كافة الأسباب الأخرى	١١٧,٨٩٣ دولار	٨
المجموع	١,٤٦٥,٠٨٩ دولار	١٠٠

بتحديد أكبر، ووفقاً للمحاسبين في مركز القيادة، وقسم المحاسبة والمالية في سلاح الهندسة للجيش الأميركي، فإن الأسباب الرئيسية للزيادة الكبيرة في غرامات الفائدة كان الاستلام المتأخر للتقارير

^(٥) لقد حددنا أن ٣٨% من غرامات الفائدة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق من قبل الجيش للسنة المالية ٢٠٠٥ كانت تدفع بموجب وكالة التشغيل ٧١، "مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية".

والفواتير كما الموافقة المتأخرة لتقديرات الدفع من جانب ممثلي ضابط التعاقد. إضافةً إلى ذلك، فقد حدد هؤلاء المسؤولين أنه كانت توجد فواتير بدون تقارير استلام مطابقة لها، كما تقارير استلام بدون فواتير مطابقة لها.

إدارة الجيش لمدفوعات غرامات الفائدة. في مركز القيادة لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي، قابلنا مسؤولي التشغيل لدائرة السياسة المالية والمحاسبة في سلاح الهندسة في الجيش الأميركي لتحديد ما إذا كان قد جرى تقديم المستندات الداعمة بوقت متأخر من قبل فرقة منطقة الخليج ومكتب المشاريع والعقود، أو من بائعين معينين، وما هي الخطوات التي اتخذت لخفض مدفوعات غرامات الفائدة.

طلب المسؤولون في دائرة السياسة المالية والمحاسبة لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي من فرقة منطقة الخليج تقديم شرح لسبب التقديمات المتأخرة للمستندات الداعمة المطلوبة والتدابير التصحيحية التي اتخذت لإزالة المشكلة، والإبلاغ للقادة والمسؤولين الرئيسيين لدى سلاح الهندسة عن مشكلة غرامات الفائدة لدى فرقة منطقة الخليج، وذلك خلال المراجعات الإدارية ربع السنوية للقيادة.

استناداً إلى النقاشات مع مسؤولي سلاح الهندسة في الجيش الأميركي، والمستندات المزودة، يبدو أن مشاكل دفع غرامات الفائدة لدى مكتب المشاريع والعقود لم تحوز على نفس درجة الإشراف الإداري الذي حصلت عليه فرقة منطقة الخليج. لقد سألنا مسؤولي قسم السياسة المالية والمحاسبة لسلاح الهندسة عن التدابير التي اتخذت لإبلاغ مديري الجيش حول قيمة غرامات الفائدة المدفوعة من قبل مكتب المشاريع والعقود بسبب الدفع للعقود في الوقت غير المناسب. قيل لنا أن قسم السياسات المالية والمحاسبة المذكور أبلغ المدراء في مكتب المشاريع والعقود في واشنطن ومكاتب المشاريع والعقود في بغداد عن قيمة دفعات غرامات الفائدة التي يتم تحملها. وقد تأكدنا من ذلك لدى موظفي إدارة الموارد في كلا مكاتب المشاريع والعقود. ولكن، لم نجد أية إثباتات تبين أن المشاكل رفعت إلى الإدارة العليا لمكتب المشاريع والعقود.

التدابير الإدارية للجيش. خلال عملية التدقيق، ناقشنا هذه المسائل مع المسؤولين الرئيسيين لمكتب مساعد وزير الجيش (الإدارة المالية والمراقب المالي العام)، ودائرة السياسة المالية والمحاسبة لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي، والمركز المالي لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي، ومكتب المشاريع والعقود، وفرقة منطقة الخليج، والدائرة المالية والمحاسبة في وزارة الدفاع (DFAS). كانت التدابير الإدارية قد بدأت قبل وبعد أعمال تدقيقنا الحالي لمعالجة المشاكل الملحوظة، وتحديداً:

- في حزيران/يونيو وتموز/يوليو، ٢٠٠٥، أنهى المركز المالي لسلح الهندسة في الجيش الأميركي بالتعاون مع دائرة السياسات المالية والمحاسبة لدى سلح الهندسة اختبار أربعة تقارير معززة من نظام الإدارة المالي لسلح الهندسة. صممت هذه التقارير لتزويد تقرير الوضعية اليومية حول المستندات الداعمة الناقصة أو المتأخرة؛ مثل مستندات الالتزامات المفقودة، وشهادات دفعات تقدم العمل، وتقارير الاستلام، والفواتير. وكانت هذه التقارير تخضع لتجارب ميدانية في مكتب المشاريع والعقود في بغداد، وفي فرقة منطقة الخليج، وفي الأقسام والأقاليم الأخرى لسلح الهندسة في الجيش الأميركي في وقت قيامنا بعملية التدقيق، وكانت مصممة للفت انتباه مدراء مكتب المشاريع والعقود وفرقة منطقة الخليج عن مستندات خاصة مطلوبة فوراً من قبل المركز المالي لسلح الهندسة في الجيش الأميركي لتجنب دفع غرامات فائدة.

- في ٢١ حزيران/يونيو، ٢٠٠٥، طلب قسم السياسات المالية والمحاسبة لسلح الهندسة من فرقة منطقة الخليج شرح سبب تجاوز معيار الجيش المحدد بمبلغ ٨٥ دولاراً لكل مليون دولار منفق وتقديم خطة عمل تصحيحية شاملة لخفض دفعات غرامات الفائدة.

- في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٥، أجرى المراقب المالي العام لمكتب المشاريع والعقود مراجعة خاصة للمنظمات التي عملت على مشاريع إعادة الإعمار لدى مكتب المشاريع والعقود وحدد العيوب ومجالات القلق. وقد أطلق المراقب المالي جهداً لتحديد مسؤوليات المنظمات والأفراد المتورطين في العملية، واستخدم تقارير نظام الإدارة المالي المعزز لسلح الهندسة، ومكاتب المهمات والأفراد من ذوي المسؤوليات المحددة في إدارة تدفق المستندات الداعمة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، إلى منظمات الإنفاق.

- في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٥، شمل القائد، فرقة منطقة الخليج، مدفوعات غرامات الفائدة في تقاريره الأسبوعية الخاصة بالوضعية كمسألة ذات أولوية عليا لقيادته.

- في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠٠٥، لفت المدراء الماليين الرسميين في مكتب مساعد وزير الجيش (الإدارة المالية والمراقب المالي العام) الانتباه إلى المشاكل الحاصلة خلال عملية التدقيق، ووافق على جعل عملية خفض دفعات غرامات الفائدة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق هدفاً إدارياً. وكانوا جاهزين لإنشاء آليات التحكم الضرورية التي توفر رؤية أوضح غرامات الفائدة المدفوعة ولتوجيه التدابير لخفض قيمة هذه الغرامات.

احتساب دفعات غرامات الفائدة. اجتمع مساعد وزير الجيش (الإدارة المالية والمراقب المالي العام) ثلاثة مرات، خلال السنة المالية ٢٠٠٥، مع القادة الرئيسيين للجيش لمناقشة التقدم الحاصل باتجاه الأهداف المحددة في بداية السنة المالية. وقد تمّ التطرق إلى دفعات غرامات الفائدة في هذه اللقاءات. ولكن، تمّ تجميع دفعات غرامات الفائدة من قبل القادة الرئيسيين للجيش لإرسال تقارير عنها إلى مكتب مساعد وزير الجيش (الإدارة المالية والمراقب المالي العام) لكنها لم تجزأ وفقاً للمخصصات المختلفة المستعملة من جانب قائد مُعيّن.

لقد جُمعت غرامات الفائدة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لدى مكتب المشاريع والعقود وسلاح الهندسة في الجيش الأميركي سوية مع غرامات الفائدة المدفوعة على كافة التخصيصات الأخرى المستعملة من قبل هذه المنظمات^(٦). وبسبب هذه العملية، تعذر تحديد غرامات الفائدة العائدة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق بشكل منفصل عند مستوى مساعد وزير الجيش (الإدارة المالية والمراقب المالي العام)، ولم يتم لفت انتباه المدراء الماليين الرئيسيين للجيش إلى أن دفعات غرامات فائدة صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في السنة المالية ٢٠٠٥ كانت ضمن الأعلى في الجيش. ونتيجة لذلك، لم يستطع المدراء الماليين للجيش من رصد دفعات غرامات فائدة صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق بشكل فعال لضمان كون منظمات الجيش التي تستعمل أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق تلبي باستمرار أهداف الجيش لجهة غرامات الفائدة.

فوائد الرقابة المحتملة. إن الالتزام بأهداف إدارة غرامات الفائدة من قبل المدراء الماليين للجيش قد تمكن من خفض الانفاقات المستقبلية لأموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى حد كبير المدفوعات على غرامات الفائدة.

لقد طلبنا التقارير المالية للجيش من الدائرة المالية والمحاسبة في وزارة الدفاع حول أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، واحتسبنا الأموال الإجمالية لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق المنفقة من قبل الجيش منذ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، للسنوات المالية بين ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥. وقارنا انفاقات الجيش الإجمالية مع القيم الموزعة من مكتب الإدارة والموازنة (OMB) إلى صندوق إغاثة وإعادة

^(٦) على سبيل المثال، أظهرت بيانات نهاية السنة المالية المتوفرة أنه رغم الإبلاغ عن مدفوعات غرامات الفائدة لدى سلاح الهندسة في الجيش الأميركي إلى المدراء الماليين الرسميين تحت أمرّة وكالة التشغيل 08 (المسمّاة سلاح الهندسة في الجيش الأميركي)، بأن مجموع دفعات غرامات الفائدة التي دفعت من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق كانت مشمولة مع غرامات الفائدة المدفوعة من قبل كافة المنظمات الأدنى الأخرى لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي (إضافة إلى والتي تشمل فرقة منطقة الخليج) ولكافة التخصيصات الأخرى لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي.

إعمار العراق الأول وصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني، وحددنا القيمة الإجمالية الموزعة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق والمتبقية للإنفاق من قبل وزارة الدفاع. بلغت القيمة الإجمالية المتبقية من الأموال الموزعة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق والتي يمكن إنفاقها حوالي ٧ مليارات دولار حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٥.

باستعمال هذه القيمة، قدرنا أن الجيش يستطيع تجنب أكثر من ١,٢ مليون دولار على شكل دفعات غرامات فائدة على رصيد القيمة المتبقية الموزعة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول والثاني من قبل مكتب الإدارة والموازنة (حوالي ٧ مليارات دولار حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٥)، وذلك عبر الالتزام بأهداف الإدارة دفع غرامات الفائدة للسنة المالية ٢٠٠٥، والبالغة ٨٥ دولاراً لكل مليون دولار منفق. إن تجنب الكلفة هذا في دفع غرامات الفائدة سيسمح للجيش بتمويل هذه الأموال لاستثمارات أفضل عن طريق تخصيص التمويلات للحاجات الإنسانية الملحة لاحتياجات بناء الدولة.

المنظمات الحكومية الأميركية الأخرى

إن الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، ووزارة الخارجية، ومؤسسات الاستثمارات الخاصة الخارجية، والمعهد الأميركي للسلام، ووكالة التجارة والتنمية الأميركية، أنفقت أيضاً أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لإغاثة وإعمار العراق، وإضافة لذلك، تم صرف مبالغ كنفقات إدارية للوكالة الأميركية للتنمية الدولية ولوزارة الخارجية.

لقد اتصلنا بكبار مسؤولي الإدارة المالية في كل منظمة من هذه المنظمات وطلبنا معلومات مالية تتعلق بالقيمة المنفقة باستعمال أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول والثاني، وقيم دفعات غرامات الفائدة. استجابت المنظمات الستة وزودنا كبار مسؤولي الإدارة المالية لهذه المنظمات بضمانات أن المعلومات المالية المقدمة لنا كانت صحيحة.

إن البيانات المالية المزودة لنا حول انفاقات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول والثاني، من جانب كل من المنظمات الستة المذكورة أعلاه، أظهرت أنه خلال السنوات المالية من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥، تم إنفاق أكثر من ٣,٩ مليار دولار كما تم دفع ١٩,٣٣٢ دولاراً كدفعات غرامات فائدة. للاطلاع على تفاصيل انفاقات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وغرامات الفائدة العائدة للوكالة الأميركية للتنمية الدولية، راجع الملحق د، ولوزارة الخارجية، راجع الملحق هـ، ولوزارة المالية، والمؤسسات الاستثمارية الخاصة الخارجية، والمعهد الأميركي للسلام، والوكالة الأميركية للتجارة والتنمية، راجع الملحق و.

خلاصة الانفاقات ودفعات غرامات الفائدة. لقد بلغت انفاقات الحكومة الأميركية من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول والثاني، للسنوات المالية ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥ أكثر من ١٠,٥ مليار دولار وبلغت قيمة دفعات غرامات الفائدة تقريباً ١,٥ مليون دولار. يبين الجدول رقم ٢ مجموع انفاقات الحكومة الأميركية ودفعات غرامات الفائدة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٥.

الجدول رقم ٢						
خلاصة انفاقات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق للحكومة الأميركية ودفعات غرامات الفائدة للسنوات المالية ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥ حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٥						
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول		صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني		المجموع العام (الصندوقين الأول والثاني)		
الانفاقات	غرامات الفائدة	الانفاقات	غرامات الفائدة	الانفاقات	غرامات الفائدة	
٥٠١,٨٣٧,٩٥٥	٤,٩٧٦	٦٠,٩٨,٥٩٣,٧١٩	١,٤٦٠,١١٣	٦٠,٩٨,٥٩٣,٧١٩	١,٤٦٥,٨٩	وزارة الدفاع
دولار	دولار	دولار	دولار	دولار	دولار	
١,٤٧٠,١٥٧,٧٧٤	١,٥٧٦	١,٤٠٢,٠٦٢,٨٧٢	٦,٤٦١	٢,٨٧٢,٢٢٠,٦٤٦	٨,٠٣٧	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية
دولار	دولار	دولار	دولار	دولار	دولار	
٩١,١٦٢,٥١٠	١٨	٩٤٨,٨٩٤,٦٦٧	١١,٠٦٠	١,٠٠٤,٠٠٥٧,١٧٧	١١,٠٧٨	وزارة الخارجية
دولار	دولار	دولار	دولار	دولار	دولار	
٥,٣٤٥,٦٢٧	٢١٧	٥١,٤١٢,٥٠٧	صفر	٥٦,٧٥٨,١٣٤	٢١٧	المنظمات الحكومية الأخرى ^(٧)
دولار	دولار	دولار	دولار	دولار	دولار	
٢,٠٦٨,٥٠٣,٨٦٦	٦,٧٨٧	٨,٥٠٠,٩٦٣,٧٦٦	١,٤٧٧,٦٣٤	١٠,٥٦٩,٤٦٧,٦٣٢	١,٤٨٤,٤٢١	المجموع
دولار	دولار	دولار	دولار	دولار	دولار	

النتائج

بوجه عام، واستناداً إلى المعلومات المزودة لنا، كما أوضح الجدول رقم ٢، فإن دفعات غرامات الفائدة، عند النظر إليها في سياق أوسع من الإنفاقات الإجمالية لأموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار

^(٧) تشمل المنظمات الحكومية الأميركية الأخرى، وزارة المالية، والمؤسسات الاستثمارية الخاصة الخارجية، والمعهد الأميركي للسلام والوكالة الأميركية للتجارة والتنمية.

العراق، بقيت عند الحد الأدنى. ولكن، بالمقارنة مع الأهداف الإدارية المحددة الخاصة بها، فقد تحمل الجيش غرامات فائدة كبيرة جداً خلال إدارة أموال صندوق إغاثة وإعارة إعمار العراق لوزارة الدفاع.

إننا نعتقد أن الخطوات التي اتخذها مدراء الجيش لاستعمال التدابير التصحيحية المصممة لمراقبة وخفض مدفوعات غرامات الفائدة هي مقاربة إيجابية. ولكن، يجب على مدراء الجيش أن يكونوا أكثر تشدداً لأنه يتوقع أن تبلغ انفاقات صندوق إغاثة وإعارة إعمار العراق الذروة في السنة المالية ٢٠٠٦، وما لم تراقب الدفعات من أموال صندوق إغاثة وإعارة إعمار العراق عن كثب، وما لم تتخذ تدابير فورية لمعالجة التأخير في مدفوعات المقاولين، فقد لا تنخفض مدفوعات غرامات الفائدة، ويمكن حتى أن ترتفع.

التوصيات، ملاحظات الإدارة، والاستجابة للتدقيق

نوصي مساعد وزير الجيش (الإدارة المالية والمراقب المالي العام) بأن يُعيّن ويرصد مدفوعات غرامات الفائدة من أموال صندوق إغاثة وإعارة إعمار العراق لضمان تلبية منظمات الجيش التي تدير أموال صندوق إغاثة وإعارة إعمار العراق للأهداف المتعددة للجيش وبشكل مستديم.

ملاحظات الإدارة. وافق مكتب مساعد وزير الجيش (الإدارة المالية والمراقب المالي العام) على النتائج والتوصيات. وقد ذكر مدير الإدارة والرقابة أن مكتب مساعد وزير الجيش (الإدارة المالية والمراقب المالي العام)، بالتوافق مع مكتب المشاريع والعقود، اتخذ تدابير لتتبع الالتزام بالدفع الفوري.

الاستجابة للتدقيق. لقد كانت ملاحظات مكتب مساعد وزير الجيش (الإدارة المالية والمراقب المالي العام) على التوصيات مستجيبة بالكامل. وبدءاً من ٤ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٥، تمّ دمج مكتب المشاريع والعقود في سلاح الهندسة في الجيش الأميركي مع فرقة منطقة الخليج، لتشكيل فرقة منطقة الخليج ومكتب المشاريع والعقود (PCO-GRD).

بأشرنا تقرير التدقيق هذا في آب/أغسطس ٢٠٠٥، المشروع رقم SIGIR-2005-12، لتحديد مبالغ أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) المنفقة من قبل مكتب المشاريع والعقود وسلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE)، ومبالغ غرامات الفائدة المدفوعة من قبل هاتين المنظمتين على فواتير العقود التي سدها المركز المالي لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي القائم في ميلنغتون، بولاية تينيسي.

خلال سياق تدقيقنا، وجدنا أن معدل الدفعات المتأخرة التي يقوم بتسديدها الجيش مقارنة مع إنفاقات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق تجاوزت بكثير الأهداف الإدارية المعتمدة من الجيش لمدفوعات غرامات الفائدة. ولأن المعلومات المجمعة من قبل سلاح الهندسة في الجيش الأميركي، تضمنت أسباب المدفوعات المتأخرة ومدفوعات غرامات الفائدة المرتبطة بها المدفوعة نتيجة لهذه الأسباب، اعتمدنا على تلك المعلومات كوسيلة دعم لأداء الجيش بموجب أنظمة الدفع الفوري.

طلبنا التقارير المالية للجيش من دائرة المالية والمحاسبة في وزارة الدفاع (DFAS) عن أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق واحتسبنا القيمة الإجمالية المنفقة من أموال الصندوق المذكور من قبل الجيش حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٥، للسنوات المالية من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥. قارنا إنفاقات الجيش الإجمالية مع القيم الموزعة من مكتب الإدارة والموازنة (OMB) لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول والثاني، وحددنا القيمة الإجمالية من التوزيعات لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق المتبقية لإنفاقها من قبل وزارة الدفاع. بلغت قيمة الأموال المتبقية من التوزيعات لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق والمتوفرة للإنفاق حوالي ٧ مليارات دولار حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٥. استعملنا هذه المعطيات لتقدير قيمة دفعات غرامات الفائدة التي يمكن للجيش تجنبها في حال الالتزام بالأهداف الإدارية المحددة لدفعات غرامات الفائدة للسنة المالية ٢٠٠٥، والبالغة ٨٥ دولارا لكل مليون دولار منفق.

حصلنا على البيانات المالية لنهاية السنة المالية، المقدمة من قبل وزارة الجيش إلى وزارة المالية، حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر، والتي صادقت على قيمة الأموال المنفقة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول والثاني المنفقة^(٨). كذلك حصلنا على بيانات مصدقة من دائرة المالية والمحاسبة في الجيش الأميركي تصادق على مبالغ غرامات الفائدة المدفوعة نتيجة الدفع المتأخر إلى المقاولين والبائعين.

(٨) يتم البحث في أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول والثاني، في قسم خلفية هذا التقرير.

وبشكل مشابه، حصلنا على بيانات مالية تقارنية لنهاية السنة المالية من وزارة المالية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، ومؤسسات الاستثمار الخاصة الخارجية، والمعهد الأميركي للسلام.

نفذنا عملية تدقيق الأداء هذه من آب/أغسطس حتى كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٥، وفقاً لمعايير التدقيق الحكومية المقبولة بوجه عام.

استخدام المعطيات المعالجة بالكمبيوتر. استعملنا المعطيات المالية المقدمة من المنظمات الحكومية الأميركية المتعددة لتحديد قيمة أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق المنفقة وقيمة غرامات الفائدة المدفوعة لكن هذه البيانات المالية لم يجرِ التدقيق فيها من جانبنا. قدّم لنا مسؤولو الإدارة المالية الرئيسيون ضمانات أن المعلومات المالية حول انفاقات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ودفعات غرامات الفائدة كانت صحيحة.

التغطية السابقة. لم يسبق أن أُجريَ أي تدقيق يتعلق بصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق له نفس الأهداف أو أهداف مشابهة.

جرى سنّ قانون الدفع الفوري من طريق القانون العام 97-177، كما تمّ تعديله في القانون العام 100-496، وهو يفرض على المنظمات الحكومية الأميركية الدفع إلى المقاولين في الوقت المناسب.

الأنظمة. تُحدد أنظمة قانون الدفع الفوري من خلال مجموعة قوانين الأنظمة الفدرالية 5CFR§1315⁽⁹⁾ (2005) بحيث تتضمن عدة قواعد ومعايير قياسية، علاوة على توفير اهتمام خاص لعقود الإنشاءات، ومدفوعات تقدّم العمل، ودفعات الفواتير المتعددة. الجزء الفرعي رقم 32.9، بعنوان "الدفع الفوري"، (آذار/مارس ٢٠٠٥) يُحدد أنظمة الدفع الفوري في مجموعة قوانين الأنظمة الفدرالية 5CFR§1315. يتضمن نظام الإدارة المالية لوزارة الدفاع 7000.14R، المجلد ١٠، الفصل ٧، تموز/يوليو، ٢٠٠٢، إجراءات مفصلة لتحديد ما الذي يُشكّل فاتورة صحيحة، ويبحث في المستندات المطلوبة للدفع، ويُعرّف القبول الذي يُنشئ الملكية ومسؤولية الدفع، ويُحدّد الدفعات المتعلقة بغرامات الفائدة إذا لم يتم الدفع في التاريخ المُحدد، ويُعيّن الوسائل التفصيلية لاحتساب دفعات غرامات الفائدة. لقد اتبع المركز المالي لسلح الهندسة في الجيش الأميركي السياسات والإرشادات الموجودة في أنظمة المشتريات الفدرالية، في الجزء الفرعي 32.9، ونظام الإدارة المالية لوزارة الدفاع 7000.14R، المجلد ١٠، الفصل ٧، عند دفع غرامات الفائدة.

تواريخ استحقاق الدفع. إن بنود وشروط الدفع للعقود تُشكّل المصادر الأساسية التي تتحكم بتقديم ودفع الفواتير. ما ينقص فيها هو بعض شروط التعاقد الخاصة المتوافقة مع نظام المشتريات الفدرالي، الجزء الفرعي 32.9. تكون تواريخ الاستحقاق لدفع الفواتير عادةً في اليوم الثلاثين بعد استلام فاتورة صحيحة من المقاول، أو في اليوم الثلاثين بعد قبول الحكومة للبضائع المُسلمة أو الخدمات المنفذة. تتأثر أيضاً تواريخ استحقاق الدفع نتيجة توفر الحسومات المقدمة، ونوع العقد، والشروط الأخرى. فمثلاً، يحدد نظام المشتريات الفدرالي، الجزء الفرعي 32.9، أحكام تعيين تواريخ استحقاق الدفع لعقود الهندسة المعمارية، والعقود الإنشائية، وتوريد الأغذية وبنود غيرها مُعيّنة، وأحكام الدفعات المتعددة.

هناك عاملان يؤثران بشدة في تواريخ استحقاق الدفع (i) قبول الفاتورة الصحيحة والتعليقات المشروحة عليها عند استلامها و(ii) القبول الفعلي أو الضمني للبضائع والخدمات دون أي موافقة حول الكمية، أو النوعية أو التزام المقاول بالمتطلبات. بوجه عام، تبدأ غرامات الفائدة بالتراكم بعد مرور يوم على تاريخ استحقاق الدفع وتتصاعد حتى تاريخ دفع الفاتورة. كذلك، يشدد قانون الدفع

(٩) مجموعة قوانين الأنظمة الفدرالية

الفوري وكافة الأنظمة التنفيذية، على أنه عند تحديد تاريخ استحقاق الدفع، يجب أن يأخذ ضباط التعاقد بكامل اعتبارهم الوقت اللازم منطقياً لقيام المسؤولين الحكوميين بإنجاز مسؤولياتهم الإدارية بموجب أحكام العقد.

لا يجب إكراه الرسميين المسؤولين عند استلام ومعاينة البضائع على الموافقة على دفع الفواتير قبل تنفيذ كامل واجباتهم. ولمنع مثل هذه الحالات، يُمكن لضباط التعاقد تعيين فترة أطول للقبول طالما أن ذلك يقع ضمن عملية استدراج عروض الأسعار، وكذلك ضمن العقد الناتج الذي يسمح للحكومة بتنفيذ المعاينات المناسبة لفاتورة صحيحة، أو لفترة ٣٠ يوماً من قبول الحكومة للبضائع المسلمة، أو بعد اختبار البضائع المزودة أو الخدمات المنفذة.

الملحق ج- الإنفاقات ودفعات غرامات الفائدة المسددة من وزارة الدفاع

يُبين الجدول الانفاقات وغرامات الفائدة، المُسددة من وزارة الدفاع باستعمال أموال صندوقي إعانة وإعادة إعمار العراق الأول والثاني^(١٠). حصلنا على هذه البيانات من طريق الطلب من وزارة الدفاع (وتحديداً دائرة المالية والمحاسبة في وزارة الدفاع). يتضمن الجدول البيانات للسنوات المالية ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥ التي رفعت تقارير بشأنها إلى وزارة المالية حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٥. في السنوات المالية من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥، أنفقت وزارة الدفاع حوالي ٦,٦ مليار دولار من أموال صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق ودفعت ١,٤٦٥,٠٨٩ دولاراً كغرامات فائدة.

انفاقات وغرامات الفائدة من صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق المسددة من وزارة الدفاع حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٥						
صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق الأول		صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق الثاني		المجموع العام (الصندوقين الأول والثاني)		
السنة المالية	الانفاقات	غرامات الفائدة	الانفاقات	غرامات الفائدة	الانفاقات	غرامات الفائدة
٢٠٠٥	٤١,٣٨٥,٣٩٦ دولار	٤,٧٢٣ دولار	٥,٢٣٣,٦٩٠,٠٥٣ دولار	١,٣٥٨,٨٦٧ دولار	١,٣٦٣,٥٩٠ دولار	
٢٠٠٤	٤٥٩,٢٥٤,٨١٤ دولار	٢٥٣ دولار	٨٦٤,٩٠٣,٦٦٦ دولار	١٠١,٢٤٦ دولار	١,٣٢٤,١٥٨,٤٨٠ دولار	١٠١,٤٩٩ دولار
٢٠٠٣	١,١٩٧,٧٤٥ دولار	صفر	صفر	صفر	١,١٩٧,٧٤٥ دولار	صفر
المجموع	٥٠١,٨٣٧,٩٥٥ دولار	٤,٩٧٦ دولار	٦,٠٩٨,٥٩٣,٧١٩ دولار	١,٤٦٠,١١٣ دولار	٦,٦٠٠,٤٣١,٦٧٤ دولار	١,٤٦٥,٠٨٩ دولار

(١٠) تتم مناقشة أموال صندوقي إعانة وإعادة إعمار العراق الأول والثاني، في قسم الخلفية من هذا التقرير.

الملحق د - الإنفاقات وغرامات الفائدة المسددة من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية

يُبين الجدول الإنفاقات وغرامات الفائدة المسددة من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية باستعمال صندوقي إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول والثاني^(١١). حصلنا على هذه البيانات من طريق الطلب من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية. يتضمن الجدول البيانات للسنوات المالية من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥ التي رفعت تقارير بشأنها إلى وزارة المالية حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٥. خلال السنوات المالية من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥، أنفقت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية حوالي ٢,٩ مليار دولار من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وسددت ٨,٠٣٧ دولار كغرامات فائدة.

الإنفاقات وغرامات الفائدة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق المسددة من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٥						
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول		صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني		المجموع العام (الصندوقين الأول والثاني)		
السنة المالية	الإنفاقات	غرامات الفائدة	الإنفاقات	غرامات الفائدة	الإنفاقات	غرامات الفائدة
٢٠٠٥	٣٩١,٠٥٠,٤٦٥٩ دولار	٢٤٣ دولار	١,١٦٢,٥٥٥,٥٢٩ دولار	٦,٤٥٣ دولار	١,٥٥٤,٠٦٠,١٨٨ دولار	٦,٦٩٦ دولار
٢٠٠٤	١,٠٥١,٤٦٤,٥٨٨ دولار	١,٣٣٣ دولار	٢٣٩,٥٠٧,٣٤٣ دولار	٨ دولار	١,٢٩٠,٩٧١,٩٣١ دولار	١,٣٤١ دولار
٢٠٠٣	٢٧,١٨٨,٥٢٧ دولار	صفر	صفر	صفر	٢٧,١٨٨,٥٢٧ دولار	صفر
المجموع	١,٤٧٠,١٥٧,٧٧٤ دولار	١,٥٧٦ دولار	١,٤٠٢,٠٦٢,٨٧٢ دولار	٦,٤٦١ دولار	٢,٨٧٢,٢٢٠,٦٤٦ دولار	٨,٠٣٧ دولار

^(١١) تتم مناقشة أموال صندوقي إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول والثاني، في القسم الخلفية من هذا التقرير.

الملحق هـ - الإنفاقات وغرامات الفائدة المُسددة من وزارة الخارجية

يُبين الجدول الإنفاقات وغرامات الفائدة المُسددة من وزارة الخارجية باستعمال صندوقي إغاثة وإعادة أعمار العراق الأول والثاني^(١٢). حصلنا على هذه البيانات من طريق الطلب من وزارة الخارجية. يتضمن الجدول البيانات للسنوات المالية ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥ التي رفعت تقارير بشأنها إلى وزارة المالية حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٥. خلال السنوات المالية ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥، أنفقت وزارة الخارجية حوالي ١,٠٤ مليار دولار من أموال صندوق إغاثة وإعادة أعمار العراق ودفعت ١١,٠٧٨ كغرامات فائدة.

إنفاقات وغرامات الفائدة من صندوق إغاثة وإعادة أعمار العراق المُسددة من وزارة الخارجية حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٥						
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني		صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول		المجموع العام (الصندوقين الأول والثاني)		
السنة المالية	الإنفاقات	غرامات الفائدة	الإنفاقات	غرامات الفائدة	الإنفاقات	غرامات الفائدة
٢٠٠٥	٢٩,٢٤١,٨٨٩ دولار	١٣	٦٨١,٦٧٤,١٢٤ دولار	٥,٤٥٣ دولار	٧١٠,٩١٦,٠١٣ دولار	٥,٤٦٦ دولار
٢٠٠٤	٦١,٩٠٤,١٢٤ دولار	٤ دولار	٢٦٧,٢٢٠,٥٤٣ دولار	٥,٦٠٧ دولار	٣٢٩,١٢٤,٦٦٦ دولار	٥,٦١٢ دولار
٢٠٠٣	١٦,٤٩٩ دولار	صفر	صفر	صفر	١٦,٤٩٩ دولار	صفر
المجموع	٩١,١٦٢,٥١٠ دولار	١٨ دولار	٩٤٨,٨٩٤,٤٤٧ دولار	١١,٠٦٠ دولار	١٠٠,٤٠٠,٥٧٧ دولار	١١,٠٧٨ دولار

(١٢) تتم مناقشة أموال صندوقي إغاثة وإعادة أعمار العراق الأول والثاني، في قسم الخلفية من هذا التقرير.

الملحق و- الإنفاقات وغرامات الفائدة المسددة من المنظمات الحكومية الأخرى

لقد تمّ توزيع قسم من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق كذلك إلى وزارة المالية، والمؤسسات الاستثمارية الخاصة الخارجية (OPIC)^(١٣)، والمعهد الأميركي للسلام (USIP)، والوكالة الأميركية للتجارة والتنمية الدولية (USIDA).

يبين الجدول ١ الإنفاقات وغرامات الفائدة المسددة من وزارة المالية، باستعمال أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول والثاني^(١٤). حصلنا على هذه البيانات من طريق الطلب من وزارة المالية. يتضمن الجدول البيانات للسنوات المالية من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥ التي رفعت تقارير بشأنها إلى وزارة المالية حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٥. خلال السنوات المالية من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥، أنفقت وزارة المالية حوالي ٢٢ مليون دولار من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لكنها لم تدفع أي غرامات فائدة.

الجدول ١						
إنفاقات وغرامات الفائدة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق المسددة من وزارة المالية حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٥						
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول		صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني		المجموع العام (الصندوقين الأول والثاني)		
السنة المالية	الإنفاقات	غرامات الفائدة	الإنفاقات	غرامات الفائدة	الإنفاقات	غرامات الفائدة
٢٠٠٥	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
٢٠٠٤	صفر	صفر	١٨,٥٩٩,٨٠٦ دولار	صفر	١٨,٥٩٩,٨٠٦ دولار	صفر
٢٠٠٣	٢,٩٧٢,١٥٥ دولار	صفر	صفر	صفر	٢١,٥٧١,٩٦١ دولار	صفر
المجموع	٢,٩٧٢,١٥٥ دولار	صفر	١٨,٥٩٩,٨٠٦ دولار	صفر	٢١,٥٧١,٩٦١ دولار	صفر

^(١٣) خُصصت الأموال للمؤسسات الاستثمارية الخاصة الخارجية (OPIC) من جانب الوكالة الأميركية للتنمية الدولية.

^(١٤) تتم مناقشة أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول والثاني، في قسم الخلفية من هذا التقرير.

يُبين الجدول ٢ الانفاقات و غرامات الفائدة المسددة من المؤسسات الاستثمارية الخاصة الخارجية باستعمال أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني، حصلنا على هذه البيانات من طريق الطلب من المؤسسات الاستثمارية الخاصة الخارجية. يتضمن الجدول البيانات للسنوات المالية ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ التي رفعت تقارير بشأنها إلى وزارة المالية حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٥. وللسنوات المالية ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، أنفقت المؤسسات الاستثمارية الخاصة الخارجية حوالي ٢٦ مليون دولار من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني لكنها لم تدفع أي غرامات فائدة.

الجدول ٢						
انفاقات و غرامات الفائدة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق المسدودة من المؤسسات الاستثمارية الخاصة الخارجية، حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٥						
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول		صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني		المجموع العام (الصندوقين الأول والثاني)		
السنة المالية	الانفاقات	غرامات الفائدة	الانفاقات	غرامات الفائدة	الانفاقات	غرامات الفائدة
٢٠٠٥	صفر	صفر	١٩,٠١٣,٩١٠ دولار	صفر	١٩,٠١٣,٩١٠ دولار	صفر
٢٠٠٤	صفر	صفر	٦,٨٨٦,٠٩٠ دولار	صفر	٦,٨٨٦,٠٩٠ دولار	صفر
٢٠٠٣	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
المجموع	صفر	صفر	٢٥,٩٠٠,٠٠٠ دولار	صفر	٢٥,٩٠٠,٠٠٠ دولار	صفر

يبين الجدول رقم ٣ الانفاقات ودفعات غرامات الفائدة المدفوعة من المعهد الأميركي للسلام باستعمال أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني. حصلنا على هذه البيانات من طريق الطلب من المعهد الأميركي للسلام. يتضمن الجدول البيانات للسنوات المالية ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٥ والتي رُفعت تقارير بشأنها إلى وزارة المالية حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٥. خلال السنوات المالية ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٥، انفق المعهد الأميركي للسلام حوالي ٧ ملايين دولار من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني لكنه لم يدفع أي غرامات فائدة.

الجدول ٣						
انفاقات و غرامات الفائدة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق المسددة من المعهد الأميركي						
للسلام، حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٥						
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول		صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني		المجموع العام (الصندوقين الأول والثاني)		
السنة المالية	الانفاقات	غرامات الفائدة	الانفاقات	غرامات الفائدة	الانفاقات	غرامات الفائدة
٢٠٠٥	صفر	صفر	٤,٣٩٠,٢١٨ دولار	صفر	٤,٣٩٠,٢١٨ دولار	صفر
٢٠٠٤	صفر	صفر	٢,٥٢٢,٤٨٣ دولار	صفر	٢,٥٢٢,٤٨٣ دولار	صفر
٢٠٠٣	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
المجموع	صفر	صفر	٦,٩١٢,٧٠١ دولار	صفر	٦,٩١٢,٧٠١ دولار	صفر

يُبين الجدول رقم ٤ الانفاقات و غرامات الفائدة المسددة من الوكالة الأميركية للتجارة والتنمية باستعمال أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول. حصلنا على هذه البيانات من طريق الطلب من الوكالة الأميركية للتجارة والتنمية. يتضمن الجدول البيانات للسنوات المالية ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٥ والتي رُفعت تقارير بشأنها إلى وزارة المالية حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٥. خلال السنوات المالية ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٥، أنفقت الوكالة الأميركية للتجارة والتنمية حوالي ٢,٤ مليون دولار من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول، ولكن تم دفع ٢١٧ دولارا كغرامات فائدة من مخصصات أخرى لا تتعلق بصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول^(١٥).

^(١٥) لم تزودنا الوكالة الأميركية للتجارة والتنمية بالسنة (السنوات) التي دفعت فيها غرامات الفائدة، لذلك عيّننا مبلغ ٢١٧ دولار للسنة المالية ٢٠٠٥، لأغراض هذا الجدول.

<p style="text-align: center;">الجدول ٤ اتفاقات وغرامات الفائدة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق المسددة من الوكالة الأميركية للتجارة والتنمية حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٥</p>						
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول إعمار العراق الأول		صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني إعمار العراق الثاني		المجموع العام (الصندوقين الأول والثاني)		
السنة المالية	الانفاقات	غرامات الفائدة	الانفاقات	غرامات الفائدة	الانفاقات	غرامات الفائدة
٢٠٠٥	٢,١٢٩,٥٧٤ دولار	٢١٧ دولار	صفر	صفر	٢,١٢٩,٥٧٤ دولار	٢١٧ دولار
٢٠٠٤	٢٤٣,٨٩٨ دولار	صفر	صفر	صفر	٢٤٣,٨٩٨ دولار	صفر
٢٠٠٣	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
المجموع	٢,٣٧٣,٤٧٢ دولار	٢١٧ دولار	صفر	صفر	٢,٣٧٣,٤٧٢ دولار	٢١٧ دولار

الملحق ز - المختصرات

مساعد وزير الجيش للإدارة المالية والمراقب المالي العام	ASA(FM&C)
قواعد الأنظمة الفدرالية	CFR
دائرة المالية والمحاسبة في وزارة الدفاع	DFAS
وزارة الدفاع	DoD
وزارة الخارجية	DoS
فرقة منطقة الخليج	GRD
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق	IRRF
مكتب الإدارة والموازنة	OMB
المؤسسات الاستثمارية الخاصة الخارجية	OPIC
مكتب المشاريع والعقود	PCO
سلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة	USACE
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	USAID
المعهد الأميركي للسلام	USIP
الوكالة الأميركية للتجارة والتنمية	USTDA

وزارة الخارجية

وزير الخارجية

المستشار الرئيسي للوزير والمنسق للعراق

السفير الأميركي لدى العراق

مدير مكتب إدارة وإعادة إعمار العراق

المفتش العام لوزارة الخارجية

وزارة الدفاع

وزير الدفاع

نائب وزير الدفاع

مدير مكتب دعم إعادة الإعمار الدفاعي للعراق

مساعد وزير الدفاع (المراقب العام للحسابات)/المسؤول المالي الرئيسي

نائب المسؤول المالي الرئيسي

نائب مراقب الحسابات (البرنامج/الموازنة)

المفتش العام لوزارة الدفاع

وزارة الجيش

مساعد وزير الجيش لشؤون الاستملاك واللوجستيات والتكنولوجيا

النائب الرئيسي لمساعد وزير الجيش لشؤون الاستملاك واللوجستيات والتكنولوجيا

نائب مساعد وزير الجيش (السياسة والمشتريات)

مدير مكتب المشاريع والعقود

اللواء القائد للقيادة المشتركة للعقود في العراق/أفغانستان

مساعد وزير الجيش للإدارة المالية والمراقب العام للحسابات

رئيس المهندسين والقائد، في سلاح الهندسة في الجيش الأميركي

اللواء القائد لفرقة منطقة الخليج

المدقق العام في الجيش

القيادة المركزية الأميركية

القيادة العامة للقوة المتعددة الجنسيات في العراق
القيادة العامة للقيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق
قائد مجموعة دعم المنطقة المشتركة - الوسطى

الهيئات الدفاعية الأخرى

مدير وكالة تدقيق العقود الدفاعية
مدير دائرة المالية والمحاسبة

الهيئات الحكومية الفيدرالية الأخرى

مدير مكتب الإدارة والموازنة
المراقب العام للحسابات في الولايات المتحدة
المفتش العام لوزارة المالية
المفتش العام لوزارة التجارة
المفتش العام لوزارة الصحة والخدمات الإنسانية
المفتش العام للوكالة الأميركية للتنمية الدولية
مدير بعثة، الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في العراق

لجان الكونغرس واللجان الفرعية، الرئيس وعضو الأقليات

لجنة مجلس الشيوخ للتخصيصات المالية
اللجنة الفرعية للشؤون الدفاعية
اللجنة الفرعية للبرامج الحكومية والعمليات الخارجية والبرامج الأخرى
لجنة الخدمات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ
لجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ
اللجنة الفرعية للعمليات الدولية والإرهاب الدولي
اللجنة الفرعية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا
اللجنة الفرعية للأمن القومي والشؤون الحكومية
اللجنة الفرعية للإدارة المالية الفدرالية والمعلومات الحكومية والأمن الدولي
اللجنة الفرعية للإشراف على شؤون الإدارة الحكومية واليد العاملة الفدرالية ومقاطعة كولومبيا

مجلس النواب الأميركي

لجنة مجلس النواب للتخصيصات المالية

اللجنة الفرعية للشؤون الدفاعية

اللجنة الفرعية للعمليات الخارجية وتمويل الصادات والبرامج المرتبطة بها

اللجنة الفرعية للعلوم والشؤون الخارجية والعدل والتجارة والوكالات المرتبطة بها

لجنة مجلس النواب للقوات المسلحة

لجنة مجلس النواب للإصلاح الإداري

اللجنة الفرعية للإدارة، والمالية، والمحاسبة عن المسؤولية (المساءلة)

اللجنة الفرعية للأمن القومي والتهديدات الناشئة والعلاقات الدولية

لجنة مجلس النواب للعلاقات الدولية

اللجنة الفرعية للشرق الأوسط وآسيا الوسطى

الملحق ط - أعضاء فريق التدقيق

تمّ إعداد هذا التقرير بإشراف وإدارة جوزيف ت . مكرموت، مساعد المفتش العام للتدقيق، مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق.

الموظفون الذين ساهموا في إعداد هذا التقرير هم:

جون غانون

كينيث لينل فيلد

روبرت موريل

جوزيت ويلكنسون

ملاحظات الإدارة
مكتب مساعد وزير الجيش
(الإدارة المالية والمراقب المالي العام)



وزارة الجيش
مكتب مساعد وزير الجيش
الإدارة المالية والمراقب المالي العام
109 ARMY PENTAGON
واشنطن، مقاطعة كولومبيا 20310-0109

٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦

مذكرة إلى مساعد المفتش العام للتدقيق، مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق

الموضوع: مسودة تقرير التدقيق - إن التزام إدارة الجيش بقانون الدفع الفوري يمكن أن يخفض
الأكلاف المدفوعة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق - SIGIR-06-002.

لقد راجع مكتبنا توصيات مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق المتعلقة بموضوع مسودة تقرير
التدقيق ووافق على التوصيات.

التوصيات. نوصي مساعد وزير الجيش (الإدارة المالية والمراقب المالي العام) (ASA (FM&C)، أن
يُعين ويرصد دفعات غرامات الفائدة من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لضمان كون
منظمات الجيش التي تدير أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق تلبّي باستمرار أهداف الجيش
المعتمدة.

ملاحظات الجيش/القائد. نوافق. لقد بدأ مكتب مساعد وزير الجيش (الإدارة المالية والمراقب المالي
العام)، بالتوافق مع مكتب المشاريع والعقود، باتخاذ التدابير لتتبع الالتزام بالدفع الفوري في التقارير
الموجزة الأسبوعية المرفوعة إلى وزير الجيش حول إعادة إعمار العراق. إضافة لذلك، تجري في
مرات كثيرة مناقشة اعتبارات الدفع الفوري ضمن القوات القيادية للمحافظة على وضوح الرؤية
والتركيز على تلبية أهداف الجيش المحددة ضمن مبلغ ٨٥ دولار لكل مليون دولار منفق على دفعات
العقود. يلتزم مساعد وزير الجيش (الإدارة المالية والمراقب المالي العام) بتلبية نفس المعايير التي تتم
تلبيةها عادةً بظل حالات السلم وبظل بيئة مستقرة.

ويزلي سي. ميلر
مديرة الإدارة والرقابة